

انتقاصاً من كفاءة الشباب السعودي أو جديته نحو العمل المخلص، ولكنني أطبقها على القلة غير الفاعلة والتي تود أن تؤكد أن القطاع الخاص يرفض توظيف السعوديين. وعلى العكس، يتمنى القطاع الخاص توظيف السعودي بل ويشرفه ذلك إذا التزم بضوابط العمل من الناحية التنظيمية والعملية.. وإذا أراد فعلاً أن يكون القدوة.. وورغب في العيش الكريم..

وإذا أخذنا جانباً من جوانب التخصصات التي يطلبها القطاع الخاص نجد أن تحقيق ذلك ليس في الإمكان نظراً لندرة التخصص أو قلته حتى إن بعضاً من القطاعات الحكومية يستقدم الكوادر المتخصصة في بعض مجالات التقنية الحديثة.. وهذا أيضاً من الظواهر السلبية التي يتعرض لها القطاع الخاص.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض القطاعات الخاصة مرتبط مع الدولة بقروض واجبة السداد في حينه ومن خلال جدول زمني يشعر رب العمل بمسؤولية مستمرة تجاه الوفاء بالتزاماته وأن يتمشى وحدود طاقاته وإمكانياته حتى يحافظ على سمعته وعلى تطور أعماله إلى الأفضل والأحسن لتؤدي مهمتها الوطنية والإنسانية بغية تحقيق ربحية معقولة..

كل ذلك يتطلب أن تؤسس خطة عمل تكون موزعة على مراحل زمنية حتى نستطيع الاستغناء عن العمالة الوافدة التي أرى أنه حتى القطاع الحكومي لم يتحلل منها إلى الآن نظراً كما أسلفنا إما إلى الندرة أو إلى عدم الاستطاعة لسد جميع العجز في بعض التخصصات وخاصة التقنية أو الطبية.

ونجاح التواءم بين رجال الأعمال والموظفين أو العمالة السعودية لا يؤدي ثماره بغير اشتراك وزارة العمل والعمال في خلق روح الإحساس بالمواطنة بين رب العمل والعامل،